طموحها العفوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخا واسعا للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجماهيرية لمحاولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انفصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتمالات الدويلة الفلسطينية ، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية واليمينية في التسويات السياسية . هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهماتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند على ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الاردنية ضمن اطار جبهة وطنية اردنية فلسطينية موحدة من اجل حل هذا التناقض الاساسي ، وبهذا يمكن ان نقدم حلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني القائم على التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وحلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني ذي الطبيعة الفلسطينية الانفصالية الناشىء كرد فعل على هجمات الرجعية وتغذيتها للتعصب الاقليمي . وفي تقديرنا انه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضا على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحا امام التيارات الانهزامية والمساومة في صفوف القيادات اليمينية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والضفة الغربية معا .

ان المقاومة بحلها لهذه الحلقة الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية ، كما تنقذ « لاءاتها » برفض التسويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية ، من تصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة الذي يقترب بها من لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة . هذا على صعيد الضفة الشرقية لنهر الاردن كما ورد في بداية السؤال . اما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الاخرى ، فان في مقدمتها تقف المسائل التالية : اولا ــ متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) كمهمة راهنة وتاريخية ، فهي مهمة تبقى قائمة باستمرار على المدى القريب والبعيد تعبيرا عن اصرار شعبنا في تحرير ترابه الوطني وعن حقه المشروع والعادل في حمل السلاح وشن الكفاح المسلح والجماهيري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ونحن نعلم جيدا ان على المقاومة ابقاء الاراضي المحتلة ساخنة تحت اقدام العدو ، لا نترك له مجالا للاستقرار وتنفيذ مشاريعه التوسعية او مشاريع تجزئة القضية الفلسطينية « كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال او مشاريع اخراج اللاجئين من مخيمات قطاع غزه كخطوة على طريق الاسكان والتوطين مما يمهد لمشاريع التوسع الصهيوني في القطاع بالاضافة الى محاولة تفتيت المقاومة المسلحة الجماهيرية في المخيمات بالاحتلال ... الخ من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني » . كما ان على المقاومة الاستمرار في توجيه ضرباتها المسلحة للعدو على الطريق الطويل لابادة اكبر حجم ممكن من قواه الحية (البشرية خاصة) وتعريضه لنزيف دائم مادي ومعنوي وبعثرة قواه على امتداد الاراضي المحتلة .

ثانيا ــ متابعة النضال لتثوير الضفة الغربية بشكل خاص رغم ان هذه العملية مرتبطة والى حد كبير كبير بحل الحلقة الرئيسية الراهنة في مهمات الثورة « مشكلة الوضع بالضفة الشرقية » . لان هذا الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردها من اية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة قمع الحركة الوطنية حتى ان معظم اطاراتها كانت في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وهذه عوامل اساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال اضعف بكثير من قطاع غزه حيث دربت الادارة المصرية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين ايدي الجماهير ما يزيد عن (٣٠) الف قطعة سلاح بالاضافة الى الكثير من الاسلحة الخفيفة (بنادق ، قنابل ، متفجرات) بقيت في سيناء وشكلت مصدرا دائما في متناول ابناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سيناء ...

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم الرجعي في عمان على تمييع نضال ابناء الضفة الغربية ضمن أسلوبين رئيسيين الاول : انتهاج سياسة التطويق والابادة للمقاومة والميليشيا على ارض الضفة الشرقية . والثاني : اعتمد سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الضفتين التي شكلت ميدانا فسيحا لانعاش المصالح الاقتصادية للبورجوازية